مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر كمدخل للحد من انتشار عدوى الأزمات.

د. فوقة فاطمة: أستاذة مساعدة
جامعة الشلف

ط.د قارة عشيرة نصر الدين
جامعة الشلف

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور تنمية المناطق الحدودية في مواجهة العديد من الأنشطة غير المشروعة المنتشرة عبر الحدود خاصة في ظل الاوضاع الصعبة التي تعيشها دول الجوار والتي ولدت بيئة مواتية لانتشار الكثير من الأنشطة غير الشرعية والأزمات. وتبين أن أغلب الولايات الحدودية وخاصة الجنوبية تتميز بضعف مقومات التنمية من تعليم ونقل ومشاريع استثمارية رغم الإمكانيات والفرص الهامة التي تتوفر عليها، ولتحقيق تنمية في المناطق الحدودية يجب رسم خطة إستراتيجية لاستغلال هذه الفرص، مع التركيز على أهم المقومات التي تساعد على ذلك كتعزيز أمن الحدود، حوكمة تسيير الصناديق الخاصة الموجهة لتنمية هذه المناطق، توفير البنية التحتية اللازمة.

Abstract

This paper aims to highlight the role of the border areas development in the face of many illegal activities across the border especially in the difficult situation of neighbouring countries, wich created an environment to the spread a lot of illegal activities and crises. We found that most of the border states, especially the south characterized by weak development ingredients in education, transport and investment projects despite the potential and significant opportunities that are available to them. In order to achieve development in this areas, we must develop a strategic plan to exploit these opportunities with a focus on the most important ingredients that helps, like strengthening border security, governance management of special funds for the development of these areas, and provide the necessary infrastructure.

مقدمة:

تعتبر تنمية وتطوير المناطق والولايات الحدودية الجزائرية كإحدى الحلول الرئيسية للحد من انتشار مختلف أنواع الأزمات، حيث أصبح تأمين الحدود مع دول الجوار ضرورة قصوى للحد من انتشار العديد من الظواهر والانشطة غير المشروعة والتي من شأنها إحداث أضرار بالغة بالبلد ككل، خاصة في ظل الأوضاع السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية الحرجة التي تعيشها هذه الدول، ولهذا جاءت هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتنمية وتطوير مناطقها الحدودية لمنع انتشار الأزمات عبر هذه المناطق؟

وستتم معالجة الاشكالية عبر ثلاثة محاور رئيسية:

- **المحور الأول: واقع المناطق الحدودية الجزائرية؛**
- **المحور الثاني: واقع التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية؛**
- **المحور الثالث: اجراءات الجزائر لتأمين الحدود ومنع انتشار الأزمات.**

أولا- واقع المناطق الحدودية الجزائرية:

1- مكانة الجزائر ضمن دول الجوار:

الشكل رقم (01): الموقع الجغرافي للجزائر ضمن دول الجوار

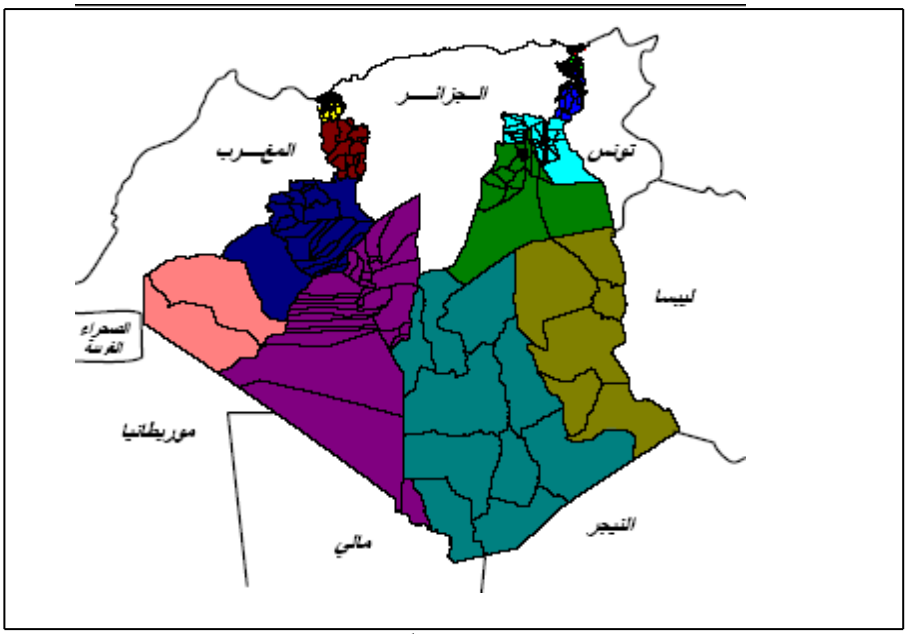

المصدر: شبكة الانترنت

تقع الجزائر في موقع استراتيجي في شمال القارة الإفريقية حيث تحدها مجموعة من الدول والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي والذي يبين طول الحدود الجزائرية مع بلدان الجوار:

الجدول رقم (01) يبين حدود الجزائر البرية مع دول الجوار

البلد	طول الحدود	
	أرقام وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية	أرقام المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد
المغرب	1900	1739
مالي	1359	1329
تونس	1034	1010
ليبيا	989	982
النيجر	951	951
موريتانيا	460	461
الصحراء الغربية	41	39
المجموع	6734	6511

Source:

-The World Factbook, cia, https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/ag.html

Ghania, « Préservation de l'intégrité territoriale : une œuvre de longue haleine », El -Hamam Djeich, n° Hors-série 2/4, 2012, p. 49

رغم اختلاف الأرقام بين المصادر السابقة إلا أن المتفق عليه بخصوص طول الحدود الجزائرية فهي تفوق 6500 كم، وأطولها الحدود الرابطة بين الجزائر والمغرب، تليها الحدود الجزائرية المالية، ثم الحدود التونسية فالليبية، وأخيرا موريتانيا والصحراء الغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول المجاورة تشهد نوعا من غياب الاستقرار الأمني حيث شهدت كل من تونس (2010) وليبيا (2011) ما يعرف بالربيع العربي وانجر عنها تغيير النظام في تونس (2011)، وسقوط النظام في ليبيا (2011)، أيضا انعدام الاستقرار الأمني في مالي (بداية من 2012) وتدهور الأوضاع الأمنية في النيجر وتوسع نشاط جماعة بوكو حرام*، بالإضافة إلى الخلاف السياسي بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء، ونتج عن ذلك ظهور العديد من الممارسات غير الشرعية في المنطقة أبرزها:[i]

- **انتشار الارهاب في المنطقة:** حيث انتشرت العديد من الجماعات الارهابية في المنطقة كتنظيم القاعدة في بلدان المغرب العربي وجماعة بوكو حرام، بالإضافة إلى تنظيم الدولة الاسلامية والذي انتقل من بلدان المشرق العربي ووصل الى ليبيا.
- **الجريمة المنظمة وتجارة السلاح:** خاصة في الحدود الليبية بعد ثورة الربيع العربي، حيث انتشرت تجارة السلاح وتهريبه، وتجارة التهريب هذه بشكل عام تدر مداخيل كبيرة يمكن أن تفوق الناتج الداخلي لبعض دول المنطقة، وتدخل في هذه المنطقة عمليات الاختطاف والاتجار بالبشر.
- **تجارة المخدرات:** من أخطر المشاكل التي يتعرض لها المجتمع الجزائري هي إدمان المخدرات، فهي تصيب أهم طاقاته وهم الشباب، فتعمل على تمزيق أخلاق الأمة وتمز اقتصادها وتدمر كيانها وأجيالها، إذ صارت المخدرات التي تدخل إلى الجزائر في ازدياد مطرد حيث غزت البيوت والمحلات والجامعات وحتى المدارس، وتؤثر على الاقتصاد من خلال تخفيض الإنتاج وهدر أوقات العمل وخسارة القوى العاملة، ويظهر أيضا أثرها السلبي على الاقتصاد في كل ما تنفقه الدولة رسميا من أجل مكافحة العرض وخفض الطلب، ويندرج في هذا جزء كبير من ميزانية وزارة المالية وهو ما يشمل إدارة الجمارك وجزء من ميزانية الأمن العمومي ومصلحة السجون، وكذلك وزارة الدفاع في مكافحة التهريب، وفي المقابل نجد وزارة العدل التي تساهم بقدر من ميزانيتها في تغطية أشغال آليات السلطات القضائية بقضايا المخدرات والطب الشرعي وإعادة التأهيل، كذلك مجموع الخدمات الطبية والتقنية والاجتماعية التي تقدم العلاج فيما يخص التعاطي والإدمان وبرامج التوعية الاستيعاب، وتعتبر المنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب من أكثرها خطورة ونشاطا في تهريب المخدرات.
- **الهجرة غير الشرعية:** إن العديد من سكان المناطق التي شهدت نزاعا (خاصة المسلح) نزحوا إلى بلدان الشمال وأهمها الجزائر للاستقرار فيها أو باعتبارها كمعبر لأوروبا، حيث أن هناك العديد من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعتبرون البحر المتوسط للوصول إلى الضفة الأخرى عبر قوارب الصيد. وفي ذات الصدد قدر عدد اللاجئين في الجزائر نهاية سنة 2016 بحوالي 99,949

ألف لاجئ[ii]، وقد كان عدد اللاجئين الى الجزائر سنة 2015 يقدر ب 94.2 الف لاجئ، وبالمقابل قدر عدد اللاجئين الجزائريين في الخارج يقدر بحوالي 3.7 ألف لاجئ (طالبي اللجوء) سنة 2015.[iii]

– **عائق للتكتل والاتحاد:** تسبب الخلافات السياسية سواء بين أي بلين أو حتى داخل البلد الواحد خلق صعوبات نحو الاتحاد والتكتل مع دول الجوار، فالخلاف بين الجزائر والمغرب على مسألة الصحراء الغربية أو التنافس على زعامة المنطقة مثلا يعتبر من بين أهم عوائق نجاح الاتحاد المغاربي، بينما يتجه العالم نحو التكتل والاتحاد لتحقيق الأمن الجماعي.

2– الخصائص الجغرافية والديمغرافية للمناطق الحدودية الجزائرية:

تتشكل الحدود البرية الجزائرية مع بلدان الجوار من 12 ولاية (من ولاية الطارف في الشمال الشرقي الى ولاية تلمسان غربا) وتمتد على مساحة تتجاوز ال 1.9 مليون كم^2 والشكل الموالي يوضح مساحة هذه الولايات الحدودية.

الشكل رقم (02): مساحة الولايات الحدودية الجزائرية (كلم^2)

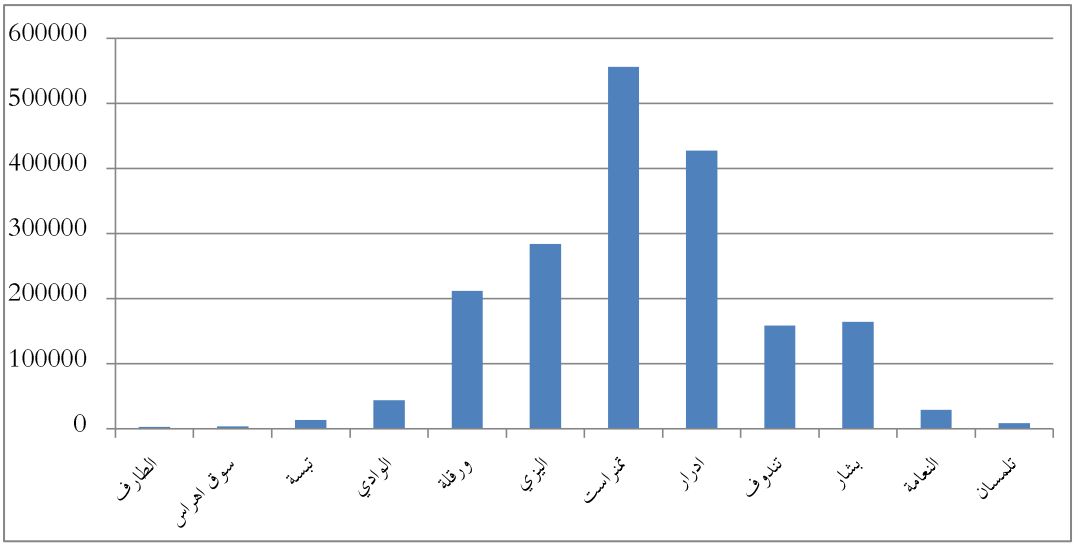

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من الشكل أعلاه أن مساحة ولايات الجنوب تمثل أكثر من 80 % من مساحة الجزائر، وهو من أهم نقاط القوة في المنطقة يجب استغلالها والتركيز عليها لدعم النمو الاقتصادي في البلاد بصفة عامة وتحقيق تنمية مستدامة في هذه المناطق بصفة خاصة، وتشكل ولايات الجنوب الكبير (اليزي، تمنراست، أدرار وتندوف) حوالي 60% من إجمالي مساحة الجزائر، وتأتي ولاية تمنراست في صدارة هذه الولايات بتربعها على أكثر من 23% من إجمالي المساحة، وتبقى ولاية الطارف أصغر هذه الولايات بنسبة 0.14%.

الجدول رقم (02): الكثافة السكانية للولايات الحدودية الجزائرية سنة 2015 (نسمة/ كلم^2)

الولايات	الطارف	سوق أهراس	تبسة	الوادي	ورقلة	إليزي	تمنراست	أدرار	تندوف	بشار	النعامة	تلمسان
الكثافة السكانية	123	101	46.19	14.48	2.83	0.14	0.34	0.89	0.24	1.73	4.95	109

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (دراسة الولايات)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أغلب المناطق الحدودية تتميز بانخفاض معدل الكثافة السكانية، حيث نلاحظ أن أعلى معدل في ولاية الطارف تليها ولاية تلمسان ثم سوق أهراس ثم تبسة ثم الوادي، هذه الولايات هي الأكثر كثافة سكانية بسبب موقعها الجغرافي من جهة وصغر مساحتها من جهة أخرى، بينما باقي الولايات الحدودية وأغلبها تتمركز في الجنوب تتميز بمعدل كثافة سكانية منخفض جدا أعلاها في ورقلة بمعدل 2,83 وأدناها في اليزي بمعدل 0,14، وبصفة عامة نجد أن هذه الولايات وخاصة الجنوبية منها والتي تمتاز بمساحة كبيرة تقل فيها التجمعات السكانية، حيث قدرت الكثافة السكانية المتوسطة للجزائر سنة 2015 بأكثر من 16.7%، غير أنه وفي الولايات الحدودية تقدر بحوالي 2 نسمة/كم، أي أن هذه المناطق تمتاز بشساعة المساحة مقارنة بانخفاض أعداد السكان مقارنة بالمناطق الأخرى (خاصة الشمالية منها)، هذا

التوزيع غير المتجانس للسكان راجع للظروف الطبيعية الصعبة وقلة توفر المرافق الصحية، التعليمية، الترفيهية وغيرها مقارنة ببقية الولايات الأخرى التي تشهد كثافة سكانية أكبر.

ثانيا– واقع التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية:

1– مفاهيم أساسية حول التنمية:

اختلف مفهوم التنمية باختلاف المراحل الزمنية التي مر بها، ففي البداية كان ينظر للتنمية كمرادف للنمو الاقتصادي، ومع مرور الزمن أصبح المفهوم يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى في إطار التنمية المستدامة؛ حيث تعتبر التنمية اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال كل القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية، فيما يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن، أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم أوسع، تضم مفاهيم مختلفة للتنمية كتحسين نوعية حياة السكان وبالأخص الفقراء منهم، وهو ما يجعل من زيادة الدخل العامل الأساسي لبلوغ هذه الغاية، تطوير المهارات المعرفية والخيارات الممكنة.[iv]

أما التنمية المستدامة فتعرف على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[v]

ولتلخيص المراحل التي مر بها مفهوم التنمية ندرج الجدول الموالي:[vi]

الجدول رقم (03): تطور مفهوم ومحتوى التنمية

المرحلة	مفهوم التنمية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية =النمو الاقتصادي	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية؛ –اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية؛ –إهمال الجوانب البيئية	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان)
2	التنمية =النمو الاقتصادي +التوزيع العادل للدخل	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية؛ –اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية –اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	– الإنسان هدف التنمية – الإنسان وسيلة التنمية (تنمية الإنسان)
3	التنمية الشاملة =الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية –اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية –اهتمام كتوسط بالجوانب البيئية	– الإنسان هدف التنمية – الإنسان وسيلة التنمية –الإنسان صانع التنمية (تنمية بواسطة الإنسان)
4	التنمية المستدامة =الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية –اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية –اهتمام متوسط بالجوانب البيئية –اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	– الإنسان هدف التنمية – الإنسان وسيلة التنمية –الإنسان صانع التنمية

المصدر: بن الحاج جلول ياسين، **"التنمية المحلية ودرها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برامج دعم النمو 2003–2014"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2016/2015، ص10.

2– مفهوم مشاريع التنمية والتطوير:

تعرف على أنها مجموع المشاريع والخطط الحالية والمستقبلية التي تهدف إلى تحسين الوضع القائم، واستغلال الإمكانيات المتاحة بكافة اشكالها، وتسخيرها للوصول الى أفضل الحلول والنتائج لخدمة الناس والمجتمع، وبالتالي تحقيق الاهداف المرجوة من عملية التطوير والتنمية، وعادة ما تكون هذه الاهداف تنموية، فعلى سبيل المثال مشروع تطوير منطقة تجارية ضخمة وسط المدينة، أو مشروع تطوير ميناء معين، تحتاج الى خطط واضحة ومدروسة جيدا، حيث أن الدراسة والتخطيط الجيد يؤدي للحصول على النتائج المرجوة من هذه المشاريع وهي كالتالي[vii]:

–تنمية القطاع الاقتصادي؛

-انعاش المناطق المذكورة؛

-تشغيل الايدي العاملة وخلق فرص عمل جديدة للسكان.

وبالتالي ينعكس هذا ايجابا على عملية التطوير والتنمية في عدة مجالات، فالنقاط المذكورة سابقا تعتبر ركيزة للتنمية الشاملة والمستدامة للمناطق الحدودية، لكن ذلك يعتمد أيضا على توفر مجموعة من الظروف المواتية للعمل في تلك المناطق واهمها وجود الارادة السياسية للتطوير وينعكس ذلك في توفير التشريعات المشجعة على الاستثمار وذلك بتخفيض الضرائب ومنح بعض الاعفاءات للنشاطات الممارسة في المناطق المراد تنميتها وتطويرها بالإضافة إلى توفر الأمن في تلك المناطق والذي يعتبر شرط أساسي لعملية تنمية أي منطقة كانت.

3- مقومات تنمية المناطق الحدودية الجزائرية

3-1- البنى التحتية:

تعتبر مشاريع البنية التحتية من أهم مقومات التنمية، حيث أنها عامل جذب مهم للاستثمارات والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة ومن خلال الجدول الموالي نوضح أهم الطرق البرية والمطارات في الولايات الحدودية

الجدول رقم (04): الطرق والمطارات في الولايات الحدودية الجزائرية سنة 2015 (كلم)

الولايات	طرق وطنية	مسارات ولائية	مسارات البلديات	الاجمالي	المطارات
الطارف	230	331	968	1529	0
سوق أهراس	453	202	1696	2351	0
تبسة	565	418	1200	2183	1
الوادي	585.4	261.68	610.79	1457.87	1
ورقلة	1485	366	235	2086	3
إليزي	1469	1902	غير متوفر	3371	3
تمنراست	2578	472	3358	6308	3
أدرار	2314	518	454	3286	3
تندوف	1007	151	91,76	1249.76	1
بشار	1108	486	184.2	1778.2	1
النعامة	498	375.5	349.2	1222.7	1
تلمسان	864	1190	2134	4188	1

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (دراسة الولايات)

تشمل أغلب الولايات الحدودية على عدد من المطارات (ماعدا الطارف وسوق أهراس)، ونظرا لخصوصية بعض الولايات نجدها تحتوي على 3 مطارات وذلك لفك العزلة عن هذه المناطق، ومن جهة أخرى نلاحظ ضعف تغطية شبكة الطرقات للمساحة الكبيرة للولايات الحدودية الجنوبية، فمثلا ورغم أن ولاية تمنراست تحتل الصدارة من حيث طول شبكة طرقاتها، إلا أن نسبة التغطية تبقى ضعيفة (بسبب مساحتها الكبيرة جدا)، كما أن الملاحظ أيضا هو أن الامر مغاير بالنسبة للولايات الحدودية الشمالية حيث ترتفع نسبة تغطية شبكة الطرق للمساحة، ومن بين أهم الأسباب هو أن الكثافة السكانية أوجبت ذلك، بالإضافة إلى أنه ورغم ضخامة شبكة الطرق في ولايات الجنوب، إلا أنها غير كافية لفك العزلة عن هذه المناطق، كما أن نوعية وجودة هذه الطرق كانت سببا في ارتفاع عدد حوادث المرور بهذه المناطق خاصة في أوقات الظروف الطبيعية القاسية (الزوابع الرملية التي تغطي الطرق)، وهو الأمر الذي لا يمكنه بأي حال أن يعكس الأهمية التي تحتلها هذه المناطق للاقتصاد الجزائري، لهذا وجب الاهتمام أكثر بهذه المناطق.

3-2- التعليم في الولايات الحدودية:

يعتبر التعليم أساس التنمية البشرية التي تعد من أهم مقومات التنمية الشاملة والمستدامة، فالعنصر البشري المؤهل هو من يستطيع القيام بنهضة اقتصادية أو اجتماعية، والجدول الموالي يبين الهياكل التعليمية لمجموع الأطوار الدراسية للولايات الحدودية.

الجدول رقم (05): عدد الهياكل التعليمية في الولايات الحدودية سنة 2015

الولايات	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد الاقسام
الطارف	394	78758	4781
سوق أهراس	582	87872	2795
تبسة	632	غير متوفر	غير متوفر
الوادي	522	185922	4723
ورقلة	404	132280	4360
إليزي	80	13435	981
تمنراست	182	46053	غير متوفر
أدرار	غير متوفر	غير متوفر	461
تندوف	37	11803	461
بشار	204	66295	غير متوفر
النعامة	69	غير متوفر	غير متوفر
تلمسان	626	193036	غير متوفر

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على أرقام من الهيئات التالية:

- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار؛
- وزارة التربية الوطنية.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن الأرقام المتوفرة حول الهياكل التعليمية في الولايات الحدودية توضح ما يمكن أن نقول عليه ضعف التأطير بشكل عام، فما يميز المناطق الحدودية وخاصة الجنوبية منها هو وجود البدو الرحل بالإضافة إلى تركز بعض السكان في مناطق بعيدة نسبيا عن مراكز التجمعات السكنية مما يعيق (وان توفرت المدارس بمختلف أطوارها) التحاق الأساتذة بها رغم الامتيازات المقدمة لهم، والانعكاس الذي يمكن ملاحظته هو النتائج المتوسطة الضعيفة التي تحققها هذه الولايات في الامتحانات العامة حيث نجد أغلبها تحتل مراكز متوسطة إلى ضعيفة (ما عدا بعض الاستثناءات) والتي يمكن الاطلاع عليها من خلال النتائج المنشورة لترتيب الولايات في الامتحانات المدرسية في نهاية السنة، وإذا علمنا عن مدى مساهمة جودة التعليم في النمو الاقتصادي فيجدر بنا القول أنه يجب الاهتمام أكثر بهذه المناطق وتوفير مقومات تحقيق الجدة في التعليم بها في مختلف الأطوار، حتما سيساهم هذا الأمر في دعم مسار التنمية بهذه المناطق.

3-3- الصحة في الولايات الحدودية: تعتبر الصحة من أهم مقومات تحقيق التنمية حسب برنامج الأمم المتحدة 2030، فالمجتمع الصحي والسليم يكون أكثر قابلية لتحقيق تنمية وشاملة ومستدامة، وتعتبر الهياكل الصحية المتوفرة من أهم مقومات المحافظة على الصحة، والجدول الموالي يبرز أهم الهياكل الصحية في الولايات الحدودية الجزائرية.

الجدول رقم (06): الهياكل الصحية في الولايات الحدودية الجزائرية سنة 2015

الولايات	عدد المستشفيات	عيادات متعددة الخدمات	عدد قاعات العلاج
الطارف	3	18	88
سوق أهراس	3	35	61
تبسة	7	39	114
الوادي	4	14	135
ورقلة	3	24	74
إليزي	2	10	33
تمنراست	2	16	57
أدرار	3	26	غير متوفر
تندوف	1	6	8
بشار	4	21	78
النعامة	3	17	47
تلمسان	4	17	262

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على أرقام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

تتصدر ولاية تلمسان هذه الولايات من حيث التغطية الصحية، لتأتي بعدها ولاية الوادي، لكن الإشكال الأكبر هو أن الولايات الحدودية الجنوبية تشهد نقصا عاما في تغطية الاحتياجات الصحية للسكان، حيث ينعدم تقريبا وجود أطباء مختصين في تخصصات مهمة كطب الأطفال مثلا والتي تعتبر من الاحتياجات الأساسية للسكان، ولسد هذه الحاجة يتوجه السكان إما لبعض الأطباء العامين الذين تشكلت لديهم نوعا من الخبرة الميدانية، أو إلى خارج الولاية لتلقي العلاج. وذلك نتيجة لتمركز الأطباء في الولايات الساحلية وبدرجة أقل في مناطق الهضاب العليا. ورغم إقرار الحكومة بإلزامية الخدمة المدنية التي تلزم على الطبيب العمل في إحدى المناطق لمدة تتراوح بين السنة والسنتين إلا أنه ونتيجة لعدّة مشاكل بمجرد انتهاء هذه المدة يتحول مركز عمل الطبيب إلى مناطق أخرى، والجدير بالذكر أن أبناء المنطقة في حد ذاتهم لا يميلون إلى البقاء في ولاياتهم الأصلية بل يفضلون التوجه إلى مناطق حضرية أخرى، ليبقى سكان الولايات الحدودية أمام حلين لعلاج بعض الأمراض فإما يتنقلون إلى الولايات الساحلية وعلى رأسها الجزائر العاصمة أو يتوجهون إلى بلدان مجاورة تأتي في مقدمتها تونس خاصة بالنسبة لولايات الجنوب الشرقي والأردن بدرجة أقل.
كما أن غياب المستشفيات الجامعية يمثل أحد العقبات في تطوير الصحة في هذه المناطق، فرغم فتح تخصص الطب على مستوى جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة على سبيل المثال، إلا أنها تفتقر إلى توفر مستشفى جامعي نظرا للعديد من الأسباب كغياب العقار المناسب فرغم المساحة الكبيرة للولاية إلا أن المشروع متوقف فعليا لعدم تخصيص المساحة المشروع، مما أدى إلى مواجهة طلبة الطب مشكل التربصات الميدانية، الأمر الذي أجبرهم على التوجه لولايات أخرى لإتمام الدراسة.

3-4- المشاريع الاستثمارية في الولايات الحدودية: إن القيام بالاستثمارات في أي منطقة من شأنه أن يؤثر ايجابا على التنمية في تلك المنطقة، حيث أنه يعمل على جذب العنصر البشري من خارج المنطقة بالإضافة إلى توفير فرص عمل لسكان تلك المناطق، وفيما يلي ندرج جدولا يوضح عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (2002-2014).

الجدول رقم (07): المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الولايات الحدودية خلال الفترة 2002-2014

الولايات	النقل	البناء والاشغال العمومية	صناعة	خدمات	فلاحة	سياحة	صحة	مجموع المشاريع	المبلغ الاجمالي (مليار دج)
الطارف	284	139	104	18	14	12	1	572	187.87
سوق أهراس	193	101	48	15	11	4	1	373	20.11
تبسة	416	118	136	58	2	4	5	739	55.19
الوادي	577	366	146	425	10	1	9	1534	115.61
ورقلة	1123	560	99	608	14	12	9	2425	224.28
إليزي	43	38	5	22	0	1	0	109	19.21
تمنراست	199	95	51	88	1	21	0	455	42.18
أدرار	600	474	39	109	9	11	2	1244	100.52
تندوف	39	40	8	3	0	0	0	90	13.18
بشار	353	135	26	19	2	10	3	548	67.49
النعامة	130	95	13	13	4	1	0	256	96.09
تلمسان	545	225	198	110	46	12	21	1157	142.43

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على أرقام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تتصدر ولاية ورقلة المناطق الحدودية سواء فيما تعلق بعدد المشاريع الاستثمارية المصرح عنها خلال هذه الفترة أو من حيث مبالغ هذه الاستثمارات، وتعتبر ولاية تندوف أقل هذه المناطق من حيث عدد أو قيمة هذه المشاريع، بالمقارنة مع العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر ككل، نجد أن حصة هذه المناطق لا تتجاوز الـــ 15%، وهذا أمر منطقي إذا ما علمنا أن هذه المناطق وكما سبقت الإشارة إليه سابقا يقطن بها حوالي 12% من السكان، غير أنه وبالنظر إلى المساحة الشاسعة لهذه المناطق والإمكانيات المختلفة لها سواء في السياحة، الفلاحة، الصناعة والموارد الطبيعية، فان عدد هذه المشاريع لا يعكس هذه الأهمية، ولا يصل إلى المستويات المطلوبة لتنمية هذه المناطق رغم كل الامتيازات الممنوحة للاستثمار في هذه الولايات والتي سيتم التطرق إليها لاحقا.

أيضا تجدر الإشارة إلى أن الولايات الحدودية للجزائر تحتوي على ثروات طبيعية هائلة، فولاية تمنراست تتوفر على احتياطات الذهب واليورانيوم، تتوفر ولاية تبسة على الفوسفاط، وتتوفر ولاية الطارف على حظيرة غابية محمية، ولاية تندوف تتوفر على الحديد، وأغلب هذه الثروات غير مستغلة، فالأولى التركيز على هذه الثروات واستغلالها لتنمية هذه المناطق وتحقيق تنمية مستدامة بها.

ثالثا- إرساء التنمية المستدامة في المناطق الحدودية الجزائرية

تعتبر مسألة تنمية المناطق الحدودية مهمة مشتركة بين الجزائر والدول المجاورة، فالاتحاد والتكتل يسمح بالحماية المشتركة للحدود والمواجهة الجماعية لكل التهديدات والأزمات التي تعرض المنطقة ككل للتفكك والتخلف، فمنذ الاستقلال تسعى الجزائر إلى تقوى علاقاتها مع دول الجوار ولا تزال كذلك، فالاتحاد المغربي مثلا لم تنجح لحد الآن الأهداف المرجوة منه بسبب التوتر السياسي بين الجزائر والمغرب وغلق الحدود بينهما منذ 1994، كذلك عدم الاستقرار الأمني في الدول المجاورة يجعل من توحيد الأهداف والرؤى صعب وغير ممكن على الأقل على المدى القصير، خاصة من الناحية الاقتصادية، إذ لا يزال يقتصر التنسيق على الجانب الأمني فقط.

وعليه يمكن القول أن اكتساب المقومات اللازمة لتحقيق التنمية المأمولة في الولايات الحدودية ستكون في المدى القصير غالبا على المستوى الداخلي، ويمكن على أن تتحقق على المستوى الخارجي بعد توفير متطلبات التكتل والاتحاد بين دور المنطقة، وتسعى الجزائر إلى تنمية مناطقها الحدودية من خلال ما يلي:

1 - تطوير مشاريع البنية التحتية في المناطق الحدودية:

تعتبر هذه المشاريع من أهم عناصر جذب الاستثمارات وما يصاحبها من تهيئة لتمركز السكان في تلك المناطق وبالتالي امكانية تنميتها وتطويرها خاصة في ظل الامكانيات غير المستغلة في الولايات الحدودية الجزائرية، وقد سطرت السياسة الوطنية في ميدان التهيئة العمرانية لأفاق

2030 برنامجا وطنيا يأخذ بعين الاعتبار المناطق الحدودية التي صنفت في وقت سابق على أنها مناطق حساسة يجب النهوض بها، وضمن هذا المخطط تم تصنيفها في 08 مناطق حدودية، كل منطقة تمثل وحدة متجانسة محليا ومتكاملة مع مجالات دول مجاورة.[viii]

وبالنظر إلى المعابر الحدودية التي تمثل أهم مناطق الاتصال مع بلدان الجوار فان مشروع الطريق السيار العابر للصحراء يعتبر من أهم مشاريع التكامل الاقليمي، حيث سيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الالياف البصرية بين الجزائر وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري الى أوروبا عبر الجزائر، ومن الناحية التاريخية، يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع افريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الافريقي للهياكل الاساسية للطرقات على مستوى القارة والذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الافريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة ويربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بفك العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب، ويمتد الطريق على قرابة الـــ 9000 كلم ويسعى أساسا إلى تسهيل المبادلات بين البلدان المار بها هذا الطريق، فك العزلة عن مساحات صحراوية شاسعة وتسهيل المبادلات الاقتصادية والتجارية، طوله في الجزائر 2360 كلم، وكلف هذه الأخيرة بين عامي 2005 و2014 حوالي 3 مليار دولار. يمر الطريق بعدد من الولايات الحدودية أهمها ولاية تمنراست التي يمر فيها بمناطق عين قزام، تيمياوين سيلات تمنراست وعين صالح، بالإضافة إلى كل من ورقلة، الوادي، كما أنه يمر بولايات غرداية، الاغواط الجلفة، المدية، البليدة وصولا الجزائر العاصمة مع امكانية ربطه بميناء ولاية جيجل.[ix] والشكل الموالي يوضح مخطط هذا الطريق.

الشكل رقم (04): تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء

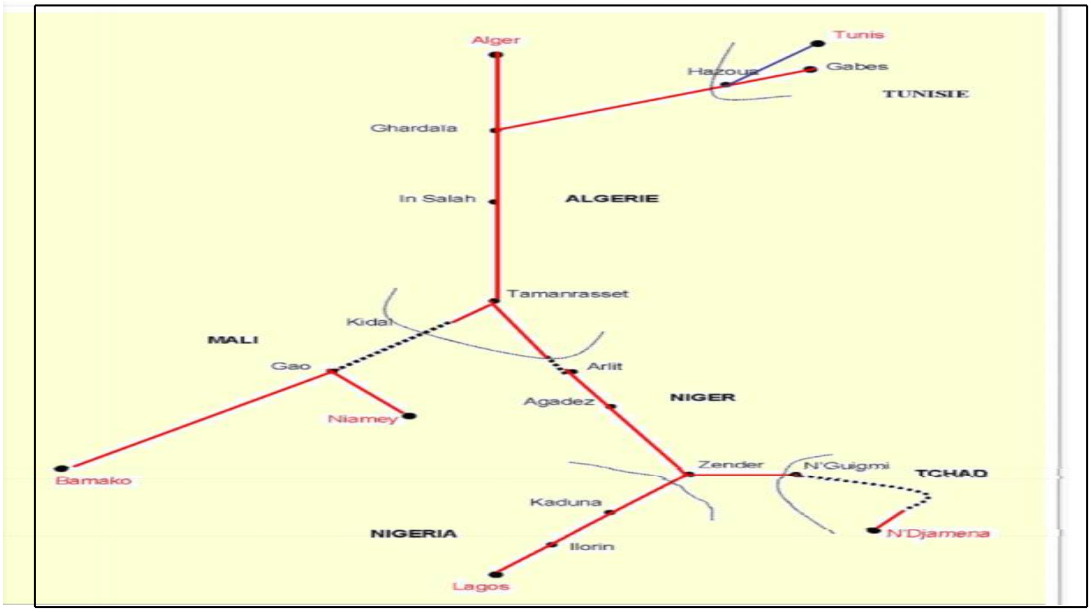

المصدر: لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد امكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، المصرف العربي للتنمية، ديسمبر 2009، ص 2.

بالإضافة إلى هذا الطريق نجد الطريق السيار للهضاب العليا على طول 1020 كلم من تبسة إلى تلمسان، والطريق السيار شرق غرب على طول 1216 كلم والرابط بين عنابة وتلمسان، كل هذه المشاريع الهدف منها ربط مناطق الجزائر وتسهيل حركة المرور بين الولايات وبين البلدان المغاربية والافريقية.[x]

2- العمل على تنمية الروح الوطنية لدى سكان المنطقة

إن سكان المناطق الحدودية هم أكثر المتأثرين بأي تحركات أو نشاطات أو إجراءات بين الحدود، وبمعرفتهم لذلك وتوفير المناخ المناسب للعيش في تلك المناطق والاستجابة لمطالب سكانها وتطويرها بشكل عام يعتبر كحاجز وسد منيع أمام انتقال الأزمات، وغياب ذلك يولد العكس، فانعدام مظاهر التنمية يشجع سكان المناطق على التعامل في الأنشطة المشبوهة وأهمها التهريب، وفي إطار ذلك تحاول الجزائر من خلال مختلف السياسات لتطوير هذه المناطق بالإضافة الى التركيز على شباب أهل المنطقة (الصحراء الجزائرية) عبر فتح المجال للتجنيد عسكريا للشباب الذي له

دور كبير في تحسين مستوى المراقبة والحماية الأمنية للحدود، لما لهم من خبرة جغرافية بالمنطقة ودراية بما فيه الاتجاه نحو الاحترافية العسكرية للأسلاك الأمنية في الرواق الجنوبي للجزائر بالاعتماد على أبناء المنطقة.[xi]

أيضا يجب الإشارة إلى وجوب تعزيز مكونات الهوية الوطنية، إذ يجب التوجه نحو التطبيق الفعلي لتعاليم الإسلام باعتباره دين الدولة، وتعزيز مكانة اللغة العربية كلغة وطنية رسمية، أيضا الترقية النشطة لكتابة التاريخ وتلقينه للأجيال الصاعدة وتعميمه، أيضا تأييد رفض المجتمع لأي مشروع يستهدف المساس بوحدة البلاد، وأخيرا قيام الحكومة بتعزيز أواصر العلاقة بين الجزائر ومواطنيها المقيمين في الخارج بما يساهم في تجنيد مساهمتهم في التنمية الوطنية.[xii]

3- تعزيز أمن الحدود:

تعمل الجزائر على تعزيز أمن حدودها نظرا لعدة اسباب فقد تم اغلاق الحدود الجزائرية المغربية منذ 1994 لأسباب سياسية، وبسبب ثورات الربيع العربي والاوضاع التي تم ذكرها سابقا تم غلق الحدود مؤقتا مع العديد من دول الجوار أهمها مع ليبيا في ديسمبر 2012، مالي في جانفي 2013 وتونس في أوت 2013، (والتي تم فتحها بعد ذلك) هذا بالإضافة إلى تعزيز التواجد الامني في المناطق الحدودية وتعزيز أجهزة المراقبة، وهذا بغرض الحد من الانشطة المشبوهة الممارسة عبر الحدود وأهمها جرائم التهريب.[xiii]كما قام الجيش الجزائري وبالاعتماد على حرس الحدود بالعمل على فرض تأمين كامل لحدود البلاد وحمايتها من تسلل الارهابيين، وتمرير السلاح وكل ما له علاقة بالإرهاب، في ظل الارتباطات العالمية للمجموعات الارهابية العابرة للحدود خاصة على الشريط الحدودي الليبي، المالي والنيجر،[xiv] وفي هذا الشأن أيضا كان من بين أهداف مخطط عمل الحكومة المعلن عنه سبتمبر 2017 منه الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها ومن بين عناصر هذا الأمن الحفاظ على اليقظة إلى الحدود للوقاية من أي تهديد قادم من بؤر عدم الاستقرار في بلدان الجوار.[xv]

4- تمويل التنمية بواسطة الصناديق الخاصة:

تعتبر هذه الصناديق من سمات الاقتصاد الجزائري وبالتحديد تنفيذ النفقات العمومية، وفي الفترة التي تلت ارتفاع أسعار المحروقات (بداية من 2001 والى غاية منتصف 2014) توسعت الجزائر في فتح هذا النوع من الصناديق بغية تنويع الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وكانت برامج الاستثمار العمومي من أهم الصناديق التي فتحت لهذا الغرض والتي هدفت الى تطوير كل الولايات الجزائرية مع التركيز على المناطق الحدودية وخاصة الجنوبية منها نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها هذه المناطق والتي تجعلها فرصا استثمارية بامتياز، وبالإضافة إلى هذه البرامج نجد بعض الصناديق الاخرى التي أنشأت لتحقيق نفس الاهداف وهي:

- **الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية:** يحمل هذا الصندوق الرقم 302-124 وأنشأ سنة 2006، يعمل أساسا على تمويل نشاطات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[xvi]
- **صندوق تعويض تكاليف النقل:** يحمل الرقم 302-041 الذي أنشأ 1997 ويهدف الى تغطية التكاليف الاستثنائية المرتبطة بمصاريف النقل لتموين مناطق الجنوب بالمواد ذات الاستهلاك الواسع.[xvii]
- **الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب:** يحمل الرقم 302-089 أنشأ سنة 1998 وخضع للعديد من التعديلات، يعمل على تمويل عمليات تطوير مناطق الجنوب، على أن تمنح الأولوية للمشاريع المهيكلة بالإضافة إلى التمويل المؤقت للبرنامج الخاص بتطوير ولايات الجنوب، هذا الصندوق يقوم أيضا بتمويل تخفيض فوترة الكهرباء بالنسبة للأسر والمؤسسات في ولايات الجنوب.[xviii]

بالإضافة إلى هذه الصناديق نجد **الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا** والتي تهدف في مجملها الى تطوير وتنمية هذه المناطق بشكل خاص لأنها فعلا تعتبر مفتاحا للتنمية في حال استغلالها بشكل فعال.

5- الإعفاءات الجبائية:

يستفيد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين والممارسين لأنشطة في ولايات إليزي، تندوف، أدرار وتمراست من تخفيض مقدر بـــ 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات.[xix] كما تستفيد اغلب المناطق الحدودية من المزايا المتعلقة بالنظام الاستثنائي وذلك في مرحلتي الانجاز والاستغلال، حيث تستفيد العديد من المشاريع الاستثمارية من تخفيضات وإعفاءات الهدف الرئيسي منها هو تشجيع العمل في هذه المناطق لتطويرها صناعيا مما يساعد على تحقيق التنمية فيها.

6- تعويض المنطقة الجغرافية:

ويقصد بها كذلك منحة المنطقة، والتي تستفيد منها 22 ولاية (بنسب متفاوتة من ولاية لأخرى)، هذه المنح التي حددها المرسومين 82-183 و 95-300، والتي تمثل نسبا متفاوتة من الاجر القاعدي والتي يستفيد منها الموظفون والعاملون في بعض المناطق المرغوب تنميتها واهمها ولايات الهضاب العليا، الجنوب والجنوب الكبير والتي تمثل نسبة كبيرة من الولايات الحدودية الجزائرية، وتعتبر هذه المنح كامتيازات لجذب اليد العاملة المؤهلة لتحقيق نوع من التوازن بين الولايات الشمالية والجنوبية.

7- المحاربة الصارمة للاتجار بالمخدرات: والذي يتكالب على بلادنا بداية من بلدان الجوار وبالأخص المغرب، وحسب مخطط عل الحكومة المعلن عنه في سبتمبر 2017 سوف تكون هذه المحاربة مدعومة بالتماس أشد العقوبات ضد مروجي المخدرات الذين يقومون بتلغيم مجتمعنا ولاسيما الشباب منه.[xx]

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع هذه الورقة البحثية توضح لنا بان مؤشرات التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية تبقى بعيدة عن المأمول، وهو الامر الذي يصعب من استخدام سكان هذه المناطق كحاجز للحد من انتشار الازمات والآفات المختلفة عبر الحدود، هذه الظواهر والانشطة غير المشروعة والتي زاد انتشارها ودرجة خطورتها مع الاوضاع الامنية الصعبة التي تعيشها بلدان الجوار وأهمها تهريب السلاح والمخدرات بالإضافة إلى خطر الجماعات الإرهابية وبالرغم من قيام الجزائر بالعديد من الاجراءات بغية تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي في المناطق الحدودية إلا أنها تبقى غير كافية وتحتاج إلى تفعيل لتحقيق المطلوب، ولهذا يتوجب على الجزائر العمل على تعزيز السياسات القائمة لتنمية هذه المناطق الحدودية ليس فقط لتنويع اقتصادها والخروج من الازمة الاقتصادية التي ولدها انخفاض أسعار المحروقات في الفترة الاخيرة ولكن أيضا لحماية أمنها القومي بصفة عامة، كما يتوجب الاستغلال الجيد لنقاط القوة في هذه المناطق والتركيز على معالجة نقاط الضعف.

– أغلب الولايات الحدودية هي ولايات جنوبية تمتاز بشساعة المساحة مع ضعف في الكثافة السكانية وهي من أهم نقاط القوة التي تتميز بها ويجب استغلالها خاصة في الزراعة كما هو الحال في ولاية الوادي؛

– أغلب البلدان المجاورة تمر بأوضاع غير مستقرة من الناحية الأمنية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وهو ما أنشأ بيئة مواتية لظهور وانتشار العديد من الظواهر السلبية والأنشطة غير المشروعة، وامكانية انتقالها عبر الحدود الجزائرية وارد جدا، ما يجعلها أكثر تهديد يجب أخذه بعين الاعتبار، وفي هذا الشأن يتوجب توفير المزيد من الحماية على الحدود بالإضافة إلى الجهود الحالية؛

– رغم ضخامة الأموال الموجهة لتحقيق الأهداف التنموية للمناطق الحدودية، إلا أنها الواقع لا يعكس المطلوب وتبقى بعيدة كل البعد عن الأهداف المرجوة وخاصة بالنظر إلى قطاعي التعليم والصحة اللذان يواجهان نقص كبير فيما يخص تلبية حاجيات السكان، مما يؤثر سلبا على التنمية في هذه المناطق، الأمر الذي أدى الى ضعف التنمية بشكل عام، ولهذا يجب إعطاء أولوية قصوى لهذين القطاعين والتركيز على تحسينهما من خلال وضع رؤية استراتيجية تغطي كل النقائص التي تهدد الاستقرار ومنها استقرار اليد العاملة؛

– تحاول الجزائر تطوير وتنمية المناطق الجنوبية من خلال تخصيص جزء هام من النفقات العامة لهذه المناطق، سواء من خلال العمليات العادية للموازنة أو من خلال بعض الصناديق الخاصة للخزينة والموجهة أساسا لترقية الانشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية في هذه المناطق، ومع ذلك نحتاج إلى تخصيص هيئة مستقلة تسهر على التسيير الحسن لهذه الصناديق بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المرجوة؛

وفي الأخير يمكن القول أن واقع التنمية في المناطق الحدودية يبقى بعيدا عن المأمول، وعليه يجب استدراك الوضع من خلال وضع خطط إستراتيجية قصيرة، متوسطة وطويلة المدى الهدف منها معالجة كل النقائص ونقاط الضعف واستغلال نقاط القوة التي تتميز بها هذه المناطق، سعيا إلى تحقيق تنمية مستدامة بها والحد من الأزمات التي تشهدها.

الهوامش والمراجع

*جماعة ارهابية تنتشر في كل من نيجيريا، الكامرون والنيجر

[i] انظر:

– عبد العالي عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، ربيع 2017، ص ص، 195،207.

– محمد خالد باسعيد، تهريب المخدرات بالمنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب، مجلة آفاق فكرية، العدد الثاني، مارس 2015، ص ص104–105.

– قلواز إبراهيم، الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومقومات التفعيل، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 06، مارس 2015، ص282.

[ii] أرقام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

[iii] أرقام البنك الدولي http://wdi.worldbank.org/table/6.13، تاريخ الاطلاع: 2018/01/03

[iv] كربالي بغدادي وحمداني محمد، "استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، شتاء 2010، جامعة بسكرة، الجزائر، ص6.

[v] Nations unies,"Développement durableen Afrique du nord -état des lieux et perspectives"Nations unies, commission économique pour l'Afrique, bureau pour l'Afrique du nord, Tunis, 2007, p5.

[vi] بن الحاج جلول ياسين، "التنمية المحلية ودرها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برامج دعم النمو 2003–2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2016/2015، ص10.

[vii] محمد فاروق صالح زعرب، تنمية وتطوير المناطق الحدودية–دراسة حالة الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص62.

[viii] براقدي سليم، الواقع الاقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 41، جوان 2015، ص37.

[ix] لجنة دراسة الطريق العابر للصحراء، مرجع سبق ذكره، ص ص12، 15.

[x] وزارة الاشغال العمومية الجزائرية، http://www.mtp.gov.dz/arabic/permalink/3797.html تاريخ الاطلاع 2018/01/11

[xi] نور الدين دخان وعيدون الحامدي، مسار تامين الحدود الجزائرية بين الادارة الاحادية والصيغ التعاونية الاقليمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 14، جانفي 2016، ص 176.

[xii] مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحوكمة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص ص8–9.

[xiii] محمد صائب موسيت، جوانب هجرة الأزمات في الجزائر، مركز دراسات اللاجئين، نشرة الهجرة القصرية، العدد 45، مارس 2014، ص48.

[xiv] مجلة الجيش، من اجل استراتيجية دولية لمكافحة الارهاب، الجيش الوطني الشعبي الجزائري، اوت 2017، ص44.

[xv] مصالح الوزير الأول، مرجع سبق ذكره، ص6.

[xvi] قانون المالية لسنة 2006

[xvii] قانون المالية لسنة 1997

[xviii] قانون المالية لسنة 1998

[xix] المديرية العامة للضرائب الجزائرية

[xx] مصالح الوزير الأول، مرجع سبق ذكره، ص6.